

Distr.: General
1 August 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن من المقرر أن يعقد مجلس الأمن، تحت رئاسة الأرجنتين، مناقشة مفتوحة حول موضوع "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين". وستجري المناقشة يوم الثلاثاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ وسترأسها السيدة كريستينا فرنانديس دي كيرشنير، رئيسة جمهورية الأرجنتين. ولتوجيه المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، أعدت الأرجنتين المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا كريستينا بيرسيفال

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

مذكرة مفاهيمية

معلومات أساسية

مجلس الأمن هو الهيئة المنوط بها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين. وهو دور جرى النص عليه أيضا في إطار "الترتيبات الإقليمية"، ولا سيما فيما يخص تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويشجع الفصل الثامن من الميثاق الترتيبات والمنظمات الإقليمية على الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك بذل كل جهد لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه الترتيبات الإقليمية أو بواسطة هذه المنظمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن. كما ينص على أن تكون هذه الجهود متسقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويشجع مجلس الأمن على الاستفادة من هذه الترتيبات أو المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن، ولكن لا يمكن اتخاذ أي إجراءات إنفاذ بدون إذن المجلس. وفضلا عن ذلك، تنص المادة ٥٤ على أن يكون مجلس الأمن دوما على علم تام "بما يجري من الأعمال" لصون السلام والأمن الدوليين. بمقتضى ترتيبات إقليمية أو بواسطة منظمات إقليمية أو "ما يزمع إجراؤه منها".

وقد كان لتنشيط دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة تأثير على العلاقات بين المجلس والترتيبات والمنظمات الإقليمية، تدل عليه عدة قرارات اتخذت في إطار الفصلين السابع والثامن وتضمنت التوصية أو الإذن بنشر قوات إقليمية و متعددة الجنسيات كبداية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ليس لأغراض الإنفاذ فحسب، بل أيضا لحفظ السلام.

وفي عام ١٩٩٢، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تحليله وتوصياته بشأن السبل الكفيلة بتعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه (انظر S/23500). وأكد الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111) على أن المنظمات الإقليمية لديها في كثير من الحالات إمكانات يتعين الاستفادة منها في خدمة الدبلوماسية الوقائية (بما في ذلك نظم الإنذار المبكر) وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي عام ١٩٩٣، أهاب مجلس

الأمّن بالمنظمات الإقليمية أن تنظر في سبل ووسائل تعزيز مساهماتها في صون السلام والأمّن الدوليين (انظر S/25859).

وفي "ملحق خطة للسلام" (A/50/60-S/1995/1) الصادر في عام ١٩٩٥، حدد الأمين العام خمسة أشكال للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهي التشاور، والدعم الدبلوماسي، والدعم التنفيذي، والنشر المشترك، والعمليات المشتركة. وحدد أيضا مبادئ معينة ينبغي أن تقوم عليها العلاقة بين الترتيبات والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وتشمل هذه المبادئ مبدأ التشاور، وصدارة الأمم المتحدة، والتقسيم الواضح للعمل، واتساق النهج المتبع. ومع تأكيد الأمين العام على أن المنظمات الإقليمية "يمكنها أن تساهم بالكثير"، فقد أشار إلى أن الجوانب السياسية والتنفيذية والمالية للتعاون "تثير مسائل تتسم ببعض الحساسية". وأقر مجلس الأمّن مبادئ مشابهة، من أمثلتها المبكرة البيان الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في سياق صون السلام والأمّن الدوليين في أفريقيا (S/PRST/1998/35)؛ وبصورة أعم القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، وهو أول قرار يتخذه مجلس الأمّن بشأن المنظمات الإقليمية.

ففي القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، أعرب مجلس الأمّن عن تصميمه على اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل مواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمّن الدوليين، ودعا الأمين العام إلى أن يقدم تقريرا بشأن الفرص والتحديات التي تواجه هذا التعاون. وأشار الأمين العام في تقريره المعنون "شراكة أمنية إقليمية عالمية: التحديات والفرص" (A/61/204-S/2006/590) إلى أن الفرص المتاحة تتمثل في إقامة شراكة أكثر فعالية تعمل بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمّن، بناء على تقسيم واضح للعمل يقوم على أساس المزايا النسبية لكل منظمة. ومن المهم بنفس القدر العمل على وضع برنامج عمل لبناء القدرات في جميع أنحاء العالم.

وفي وقت لاحق، شجع مجلس الأمّن، في القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المتخذ في إطار مناقشة ركزت على أفريقيا والعلاقة مع الاتحاد الأفريقي، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز وزيادة التعاون فيما بينها، بما في ذلك الجهود المبذولة للنهوض بقدرات كل منها، في مجال صون السلام والأمّن الدوليين.

ونظّم مجلس الأمّن عددا من المناقشات العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ففي ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اجتمع المجلس، تحت رئاسة المكسيك، بست منظمات إقليمية لمناقشة التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمّن الدوليين. وفي وقت لاحق، نظّمت رومانيا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مناقشة جديدة بشأن التعاون

في عمليات تثبيت الاستقرار. وأدّت المناقشة التي جرت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، التي نظمتها رومانيا أيضا، إلى اتخاذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، استهدفت مناقشة جديدة نظمتها اليونان التشديد على أهمية تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وكثيرا ما ركزت المناقشات والمبادرات الأخرى على التعاون في مجال حفظ السلام، وبشكل رئيسي مع الاتحاد الأفريقي.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرى مجلس الأمن مناقشة بناء على مبادرة من الصين بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأسفرت المناقشة عن اعتماد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/1) شدد فيه، مع تأكيده على تحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، على أهمية بناء شراكات فعالة. وأعرب المجلس أيضا عن عزمه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لتوثيق التعاون وزيادة فعاليته بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ما يتعلق بآليات الإنذار المبكر بالتراعات ومنعها وصنع السلام وحفظه وبناءه، وضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية. ودُعي ممثلو عدد من المنظمات الإقليمية إلى المشاركة وعرض خبرات تلك المنظمات وتقديم اقتراحات لتعزيز التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، وهذه المنظمات هي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنتدى جزر المحيط الهادئ ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وأجرى مجلس الأمن منذ ذلك الحين العديد من المشاورات وجلسات الحوار والاجتماعات الأخرى مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في سياق تناول قضايا إقليمية أو قطرية محددة. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نُظمت مناقشة مفتوحة بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومع ذلك لم يعد مجلس الأمن، منذ عام ٢٠١٠، إلى إجراء تقييم شامل لمسألة تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

ومن الجدير بالذكر أن ترتيبات ومنظماتٍ دون إقليميةٍ جديدةً أدت في السنوات الأخيرة دورا أساسيا في منع نشوب التراعات وتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ومن أمثلة تلك الترتيبات والمنظمات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأنشأت ترتيباتٌ ومنظماتٌ

أخرى قدراتٍ جديدةً للعمل من أجل صون السلام والأمن الدوليين كما يتضح في عدد من عمليات حفظ السلام، كما في حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

أهداف المناقشة

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على المناقشة التي نظمت بناء على مبادرة من الصين، يبدو أن من الملائم إجراء مناقشة مفتوحة لزيادة تعزيز التعاون والحوار وتبادل المعلومات مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن قدراتها وخصائصها في مجال منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك النظر في مسائل من قبيل سيادة القانون ومحاربة الإفلات من العقاب، بما يتفق تماما مع الفصول السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

والهدف الرئيسي للمناقشة المفتوحة التي ستجري في ٦ آب/أغسطس هو النظر في دور الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من منظور شامل واستكشاف خيارات لتعزيز العلاقة الثنائية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باختلاف أنواعها. وفي هذا الصدد، ستجد المناقشة ما يُثريها في مشاركة الترتيبات والمنظمات المثلثة لمناطق ومناطق دون إقليمية مختلفة، لديها قدرات وخصائص مختلفة في منع نشوب النزاعات أو تسويتها، بوسائل منها استخدام ودعم الوساطة من أجل منع نشوء أو تصاعد الأزمات الجديدة.

وفي هذا السياق، قد تكون القضايا التالية، بين جملة قضايا أخرى، موضع اهتمام خاص لدى المشاركين في المناقشة:

(أ) قد تطرح الاختلافات في الرؤى والولايات والأهداف بين الترتيبات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحديا واضحا في سبيل وضع إطار جامع يمكن أن يستخدم كأساس لعلاقة تلك الترتيبات والمنظمات مع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، هل المبادئ التي حددها الأمين العام في ملحق خطة للسلام وفي تقريره المعنون "شراكة أمنية إقليمية عالمية: التحديات والفرص" لا تزال صالحة بعد ما يقرب من ٢٠ عاما على صدور الملحق و ١٠ سنوات تقريبا على صدور التقرير؟ هل ينبغي إعادة تقييم تنفيذ أي من توصياته؟

(ب) ما هي التدابير التي قد تتخذ للتشجيع على إقامة تعاون أوثق، خاصة في مجالات الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، أي فيما يتعلق بمهام مجلس الأمن بموجب الفصل السادس؟

- (ج) أيمكن القيام بتحديد أوضح للمزايا النسبية للأمم المتحدة ولكل منظمة إقليمية في حل المشاكل ولإسهام كل منها في السلام والأمن الدوليين؟ ما هي المعايير المنطبقة اليوم؟
- (د) بالنظر إلى الطلب المتزايد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي سياق عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن وتقودها المنظمات الإقليمية، كيف يمكن تحسين التكامل والفعالية في المجالين المالي واللوجستي والوصول إلى المراعاة الدقيقة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؟
- (هـ) بالإضافة إلى آليات التشاور الجاري العمل بها حالياً، وخاصة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ما هي الآليات الأخرى التي من شأنها أن تساعد في توسيع وتعزيز التعاون والحوار مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية لتجاوزا اتفاقات الشراكة المعتمدة بالفعل بالنسبة لحالات معينة؟ كيف يمكن توسيع نطاق المشاورات ليشمل ترتيبات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية جديدة تتولى بشكل متزايد مسؤوليات في مجال صون السلام والأمن الدوليين؟
- (و) كيف يمكن تعزيز قدرات المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين؟

شكل المناقشة

ستتخذ الفعاليات شكل مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن يشارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة وتعد في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣.

وسيدعى في هذه المناسبة ممثلو جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، إلى إطلاع مجلس الأمن على ما لدى هذه المنظمات من خبرات ودروس مستفادة في ميدان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وآليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وتدابير بناء الثقة والتعاون، على النحو الذي يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق وفي سياق مهام مجلس الأمن بموجب الفصل السادس.

وستكون المناقشة مفتوحة أيضاً أمام مشاركة ممثلين عن ترتيبات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى قد تبدي اهتماماً بالمشاركة بناء على دعوة من مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، وكذلك أمام مشاركة أعضاء الأمم المتحدة.

النتيجة المتوقعة

مثلما جرى في المناقشة الماضية بشأن الموضوع، ستقترح الرئاسة الأرجنتينية لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس اعتماد بيان رئاسي سيأخذ في الاعتبار، منطلقاً من البيان الرئاسي S/PRST/2010/1، الدروس المستفادة من التعاون الإيجابي بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، بهدف مواصلة تعزيز وتطوير هذه الشراكة.
